القطاع الخاص العراقي الواقع وضرورة الإصلاح

م.م.سندس جاسم شعيبث
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

ملخص

إن النظرة إلى القطاع الخاص العراقي شابها الكثير من الشك وسوء الفهم وكثيراً ما اعتبر القطاع الخاص العراقي أداة لقهر الفقراء والسبب الرئيسي لتخلف الاقتصاد والمجتمع ولذلك فقد بالغت السلطات العراقية السابقة في فرض القيود مما حجم كثيراً من دور القطاع الخاص وحرم المجتمع بالتالي من قطاع فاعل يمتلك الكثير من المرونة والمدخرات والرؤية الاقتصادية الواضحة والتي بإمكانها لو مزجت معاً واستثمرت بشكل عقلاني ان تساهم مع القطاع العام في تطوير الأداء الاقتصادي في العراق وبالرغم من إن القطاع الخاص سعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والإنتاجية والتنافسية إلا إن التشريعات والقوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية والتشغيلية تطورت باتجاه تحجيم نشاطه الأمر الذي شجع على هجرة المستثمرين ورؤوس أموالهم خارج البلاد ورغم تضمين اغلب الخطط التنموية في أهدافها إلى تشجيع القطاع الخاص إلا إن غالبيتها العظمى لم يجري تفعيلها ضمن الخطط والبرامج المعتمدة بل جرى العكس منها حيث شرعت مجموعة من القوانين ساهمت في تحجيم إمكانية القطاع الخاص على أداء الدور المخطط له ضمن هذه الإستراتيجيات ونظراً لأهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق قدر من التوازن بين القطاعات الاقتصادية نجد إن معظم الدول النامية قد أصدرت قوانين لتشجيع حركة الاستثمارات الخاصة فيها ووضعت برامج لدعم القطاع الخاص الوطني لاسيما بعد إن رسخت القناعة بأهمية عملية الإصلاحات الاقتصادية والتفاعل مع المعطيات التي أفرزتها المتغيرات الدولية في عملية التطور الاقتصادي وفي مقدمتها العمل باليات السوق الحر والانفتاح على الاستثمار الخارجي .

لذلك لابد من إعادة الدور الهام للقطاع الخاص في عملية التنمية في العراق لتحقيق تنمية متوازنة بين القطاعات الاقتصادية وان يأخذ القطاع الخاص دوره في استثمار إمكانياته المالية والفنية في مشروعات اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع العراقي لاسيما بعد تراجع الموارد النفطية ليس كبديل عن انخفاض الاستثمارات الحكومية فقط بل مكمل لها في عملية بناء قاعدة اقتصادية متينة .

Abstract

The perception of the Iraqi private sector has been marred by suspicion and misunderstanding and is often considered the Iraqi private sector a tool to oppress the poor and the main reason for the failure of the economy and society and therefore have exaggerated the former Iraqi authorities to impose restrictions which the size of many of the role of the private sector and the campus community is therefore sector actor has plenty flexibility, savings and economic vision clear and that could, if mixed together and invested in a rational manner to contribute with the public sector in the development of economic performance in Iraq and despite the fact that the private sector has sought to keep pace with economic and technological developments, productivity and competitiveness but the legislation and laws regulating economic affairs and operational evolved towards scalable activity which encouraged the immigration of investors and their capital outside the country, although included most of the development plans in its objectives to encourage the

private sector but the vast majority not being activated within the plans and programs approved but was the opposite of where initiated a series of laws have contributed to curb the possibility of the private sector to play the role planned within these strategies, given the importance of the role of the private sector in the economic development process and achieve a balance between economic sectors, we find that most developing countries have passed laws to encourage the movement of private investment which has developed programs to support the national private sector, especially after the established conviction of the importance of the economic reform process and the interaction with the data created by the international changes in the process of economic development, particularly the working mechanisms of the free market and openness to foreign investment.

Therefore, it needs to be the important role of the private sector in the development process in Iraq to achieve a balanced development between economic sectors and the private sector to take its role in the investment potential of financial and technical projects in an economic benefit to the Iraqi society, especially after the decline in oil resources, not as a substitute for a decline in government investment, but also complementary in the process of
building a solid economic base.

المقدمة:-

لقد مر القطاع الخاص العراقي بمجموعة ظروف سياسية واقتصادية متقلبة ومتشابكة بدأت هذه الظروف منذ قيام النظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨م وبروز النظريات الفكرية والاشتراكية التي ضيقت الخناق على القطاع الخاص واتهمته بكونه قطاعاً استغلالياً وغير قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك لم يكن يسمح للقطاع الخاص بأن تكون له استثمارات كبيرة في القطاعات الاقتصادية إذ قامت الدولة بتأميم معظم الاستثمارات الخاصة الكبيرة لاسيما في القطاع الصناعي مطلع عقد الستينات من القرن الماضي وظل النشاط العام هو النشاط المهيمن على جميع على جميع الفعاليات الاقتصادية مما حرم الاقتصاد العراقي فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص الوطني في تحقيق تنمية وطنية متوازنة كما حرم هذا القطاع من التطور والحصول على الخبرات التكنولوجية نتيجة لعدم السماح لقطاع الخاص من المشاركة مع مستثمرين أجانب لذلك ظل دور القطاع الخاص هامشياً إلا في استثمارات صغيرة معتمدة على دعم الدولة وسياستها في توفير المواد الأولية .

ولأهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق قدر من التوازن بين القطاعات الاقتصادية نجد إن معظم الدول النامية قد أصدرت قوانين لتشجيع حركة الاستثمارات الخاصة فيها ووضعت برامج لدعم القطاع الخاص الوطني لاسيما بعد إن رسخت القناعة بأهمية عملية الإصلاحات الاقتصادية والتفاعل مع المعطيات التي أفرزتها المتغيرات الدولية في عملية التطور الاقتصادي وفي مقدمتها العمل باليات السوق الحر والانفتاح على الاستثمار الخارجي .

لذلك لابد من إعادة الدور الهام للقطاع الخاص في عملية التنمية في العراق لتحقيق تنمية متوازنة بين القطاعات الاقتصادية وان يأخذ القطاع الخاص دوره في استثمار إمكانياته المالية والفنية في مشروعات اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع العراقي لاسيما بعد تراجع الموارد النفطية ليس كبديل عن انخفاض الاستثمارات الحكومية فقط بل مكمل له لها في عملية بناء قاعدة اقتصادية متينة .

مشكلة البحث :-

ضعف أداء القطاع الخاص العراقي والضمور التدريجي الذي أصابه وما قد يصيبه في المستقبل بما يؤدي إلى تحجيم وإلغاء دوره وهذا ما يتناقض مع التوجهات الحكومية في جعل القطاع الخاص مصدر قوة للاقتصاد العراقي وقطاع فاعل ومعول عليه في التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :-

إن القطاع الخاص العراقي قطاع فاعل ومؤثر في مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وان دعمه وبناءه وطنياً والأخذ به نحو النمو والتطور إنما يصب في خانة الارتقاء بالبلد عموماً ويسرع في عملية التنمية مادياً وبشرياً من خلال زيادة مساهمته في الناتج القومي الإجمالي .

هدف البحث :-

يتمثل بأستعراض واقع القطاع الخاص العراقي ومحاولة ربطها بالأرضية الحقيقية والواقع الميداني للاقتصاد العراقي فضلاً عن بيان نقاط ضعفه ومعوقاته وتأثيرها على المجتمع العراقي وفرص التطور المتاحة وصولاً إلى إيجاد معالجات وحلول تقضي إلى تأهيل القطاع الخاص العراقي والارتقاء والنهوض به بما يتلائم مع دوره المأمول .

هيكلية البحث:-

ومن اجل الوصول إلى هدف البحث فقد قسم البحث إلى أربعة مباحث وعلى النحو الأتي :-

المبحث الأول:- مفهوم القطاع الخاص وتاريخه في العراق.

المبحث الثاني :- هيكل القطاع الخاص العراقي .

المبحث الثالث :- القطاع الخاص العراقي، الأهمية ،الواقع، المعوقات وكيفية الإصلاح

المبحث الأول
مفهوم القطاع الخاص وتاريخه في العراق

اولاً:- مفهوم القطاع الخاص :-

هنالك تباين في المفاهيم والرؤى حول الكثير من المصطلحات والنعوت وذلك حسب النظم الاقتصادية المطبقة وطبيعة المجتمعات والمدارس الاقتصادية والمقومات المادية لكل دولة على إن هذا التباين لم يكن في حالة ثبات وجمود نظراً للتطورات التي طرأت على المستوى العلمي والتقني والسلوكي والاجتماعي والمادي .
وظهرت في الساحة الفكرية الاقتصادية تحولات هامة تخص دور الدولة والقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وصلت إلى إن هنالك اجماعاً على إن القطاع لخاص يعني ((ذلك القسم من الاقتصاد الذي يملكه ويديره أصحاب المشاريع الخاصة لا الدوائر الحكومية أو الشركات العامة))[1].
فيعرف القطاع الخاص بأنه((مجموعة الأنشطة الإنتاجية السلعية منها والخدمية ذات الصبغة الفردية أو الأسرية أو المؤسساتية التي تقوم اساساً على المبادرة الخاصة والتدبير الحر وتخضع هذه الأنشطة إلى إلية وحركة السوق أي إن كل نشاط إنتاجي يتعلق بخلق الثروة القابلة للترويج ويقابلها طلباً داخلياً وخارجياً يعتمد على المبادرة الشخصية التي يقوم بها فرد كان أم أسرة أو مؤسسة وتخضع لقراراته الكاملة في اختيار النشاط الذي يرغب في تحقيقه كما يكون حراً في تصريف مشروعه وفق المتغيرات التي تطرأ على السوق من زيادة طلب أو عرض أو ارتفاع الأسعار وانخفاضها دون تدخل الدولة أو أي طرف أخر)) [2]. إلا إن هنالك بعض الاختلافات الواضحة بين الاقتصادات المتطورة والاقتصادات النامية من ناحية دور الدولة وأثره على القطاع الخاص .
ففي دولة مثل العراق يظل القطاع الخاص قطاعاً يتداخل مرة ويبتعد أخرى مع بقية القطاعات الاقتصادية تبعاً لمنفعة المجتمع وسياسة الدولة وفلسفتها الاقتصادية باعتبارها دولة نامية وبالأجمال فأن الدول النامية ومنها العراق تتصرف مع القطاع العام من منطلق السيادة وتحقيق المنفعة العامة بينما تتصرف مع القطاع الخاص من منطلق الاعتبارات الاقتصادية وإستراتيجية التنمية فيها.
إن القطاع الخاص في العراق حقيقة قائمة منذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية منذ مطلع الخمسينيات على اثر ارتفاع العوائد النفطية بعد اتفاقية مناصفة الإرباح مع الشركات الأجنبية وقد تجلى هذا الدور ابتداءاً في حجم الاستثمار العام والإنفاق على توسيع الخدمات التعليمية والصحية وتنامي قطاع الإدارة الحكومية العامة بمختلف اختصاصاتها حتى أصبحت الإدارة الاقتصادية في العراق تتسم بدرجة عالية من المركزية وقد ولد في المقابل قطاعاً خاصاً ضعيفاً وغير منظم رغم هيمنته على بعض الأنشطة حيث المنشاة الصغيرة والنشاط الفردي هو الغالب بمعنى انه ما زال بعيداً عن مزايا الإنتاج الكبير في الإدارة والتسويق والاستثمار فهو لم يحظى بفرصة حقيقية لكي يكون بالمستوى الذي يمكنه من لعب دوراً بارزاً في عملية إعادة البناء ودفع معدلات النمو الاقتصادي حيث تعرض لأكثر من أربعين عاماً إلى هزات عنيفة نتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي مر بها العراق والتي مازالت مستمرة حتى يومنا هذا .

[1]- حسن النجفي وعمر الايوبي معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ، اكاديميا ، بيروت لبنان ، ٢٠٠٦ ،ص٢٨٥.
د. حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد،دار المشرق، الطبعة الاولى عام ١٩٩٨ ص ١٤١ .

ثانياً:- تاريخ القطاع الخاص في العراق :-

مر العراق خلال المدة الزمنية الممتدة من (١٩٢٠-٢٠٠٣م) أي ما بين نشوء الدولة العراقية الحديثة والاحتلال الأمريكي الحالي بأربعة فترات فالفترة الأولى امتدت بين الأعوام (١٩٢١-١٩٥٠م) حيث لعب القطاع الخاص دوراً مهما في العملية التنموية عند تأسيس الدولة الحديثة حيث قامت الدولة بإصدار بعض التشريعات التي دعمت القطاع الخاص ومنها قانون المشاريع الصناعية رقم ١١٤ لسنة ١٩٢٩م ، والذي ((حدد الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات ومن الضرائب الكمر كية للكمائن والمواد الخام لمدة ١٥ سنة والعقارات لمدة ١٠ سنوات وكذلك كانت هناك بعض التسهيلات التي وفرتها الدولة التي أدت إلى وقوف فعاليات القطاع الخاص على إقدامها وساهمت بتشجيع المستثمرين العراقيين))[٣] .

وفي العام ١٩٤٠ تم إصدار قانون المصرف الصناعي الذ ي لعب دوراً محورياً في تشجيع الحركة الصناعية في القطر التي تنوعت لتشمل صناعات مهمة ((كصناعة الزيوت والنسيج والجلود مما عزز من دور القطاع الخاص في العملية التنموية لتصل مساهمته في العام ١٩٥٠ بنحو ٨٠ % من إجمالي الناتج المحلي))[٤] .

إما الفترة الثانية الممتدة لثمان سنوات ففي عام ١٩٥٠م نتيجة لأرتفاع العائدات النفطية في البلاد قامت الدولة بإنشاء مجلس الأعمار وأعلن عن برامج التنمية والتطوير الذي اهتم بالدرجة الأولى بالاستثمار في مشاريع درء الفيضان والري والبزل وبناء الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات ونتيجة لنمو الواردات النفطية السريع في هذه الفترة وارتفاع الدخول وحصول العراقيين على مناقصات ثانوية لمشاريع الأعمار من جهة وتشجيع الدولة للقطاع الخاص وترك مجالات استثمارية له من جهة أخرى أدى كل ذلك إلى ازدهار نسبي في القطاع الخاص الأمر الذي أدى إلى ظهور قوى منظمة ممثلة للقطاع الخاص كاتحاد الصناعات العراقي مدافعاً عن حقوق الصناعة والصناعيين واخذ هذا الاتحاد شكله القانوني عام ١٩٥٦م وكان من صلب أهدافه (تصنيع العراق وحماية الصناعة العراقية) إزاء هذا التنظيم لنشاط القطاع الخاص وتسهيلات المرحلة فقد قام المستثمرون بمبادرة جماعية وزادو من قوتهم وشرعوا بتأسيس الشركات الجماعية والشركات المساهمة المحدودة الأمر الذي أدى زيادة حجم التشغيل فقد كان ((عدد العمال في القطاع الصناعي (٣٠٥٠٧) عامل عام ١٩٥٤م أي ضعف عدد المستخدمين في صناعة النفط البالغ عددهم (١٥٢٤٩) عامل في نفس العام))[٥] .

وكذلك أسهم القطاع ((بـ (٨٥,٣ %) من الدخل القومي عام ١٩٥٣م وبـ(٨٢,٢%) عام ١٩٥٦م إما في الناتج المحلي الإجمالي (بإستثناء استخراج النفط الخام فكانت (٨٠.١%) للفترة ذاتها))[٦] .

وكان للتوجهات الفكرية التي جاءت بها ثورة تموز ١٩٥٨م دور كبير في تهميش القطاع الخاص بحجة انه قطاع مستغل .

إما الفترة الثالثة مابين (١٩٥٨ – ١٩٩٠م) حيث قامت الدولة في العام ١٩٦٤م بتأميم معظم الشركات الخاصة الكبيرة وظل القطاع الخاص مقتصراً على الصناعات الصغيرة التي هي عبارة عن وحدات صناعية ذات رأسمال محدود وعدد قليل من العمالة لذلك تراجع دور القطاع الخاص كثيراً خلال السبعينات والثمانينات وحاولت الدولة إعادة نشاط هذا القطاع((بخصخصة بعض المشروعات في العام ١٩٨٧م وصدور قانون الاستثمار رقم ٤٦لسنة ١٩٨٨ والقانون

---

[٣]- د. عماد عبد اللطيف سالم ،(الدولة والقطاع الخاص في العراق –الادوار،الوظائف،السياسات ١٩٢١-١٩٩٠) منشورات بيت الحكمة ،بغداد ،٢٠٠١،ص١٤٣ .

[٤]- د. هناء عبد الحسين ،الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد – الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح – الجزء الاول ٢٠٠٥ ص١١٢

[٥]- د. عماد عبد اللطيف.مصدر سابق .ص١٣٤

[٦]- د. عماد عبد اللطيف سالم .مصدر سابق ،جدول رقم (١١) ص١٣٢.

لسنة ١٩٨٩م إلا إن هذه الإجراءات فشلت في تشجيع القطاع الخاص على الدخول بأستثمارات كبيرة ولأنعدام الثقة بين رجال الإعمال وسياسات الدولة تجاه استثماراتهم)) .[٧]
اما الفترة الرابعة فهي الفترة الممتدة من (١٩٩١-٢٠٠٣ م) وهي فترة الاستمرار لدور التخريب والتدمير فقد حفلت هذه الفترة بواحد من أهم الإحداث التي كانت علامة فارقة في الحياة الاقتصادية – الاجتماعية في العراق تلك هي حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م جراء دخول القوات العراقية دولة الكويت حيث أجهزت العمليات العسكرية على البنى التحتية والهياكل الارتكازية للمجتمع العراقي وقدرت خسائرها التي تكبدها الشعب العراقي بـ(١٩٠)مليار دولار أمريكي وما بين (١٠٠- ١٥٨) إلف قتيل وقد تدهورت نتيجة لذلك مستويات المعيشة بشكل حاد عما كانت عليه الحال عام ١٩٩٠م وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بحدود الثلثين نتيجة انخفاض إنتاج النفط بنسبة ٨٥%.
وبسبب تدمير قطاعي الصناعة والخدمات وبشكل عام فأن هذه الحرب خفضت صادرات العراق بنسبة ٩٧% ومستورداته بنسبة ٩٠% .[٨] وبعدها بدء المشاكل تتفاقم على الاقتصاد العراقي أكثر فأكثر وذلك بسبب فرض الحصار الاقتصادي والتي استمر لأكثر من عشرة سنوات وبشكل عام فأن القطاع الخاص في هذه الفترة عانى نكوصاً مادياً وبشرياً وفنياً حيث همش هذا القطاع ردحاً من الزمن وبقي دائماً خارج خطط الدولة أو برعاية هامشية لذا فهو بقي خارج تنمية لم يفهم أهدافها جيداً بل بقي بعيداً عن المساهمة في جهد الإنتاج الحقيقي ومدفوعاً بعوامل ديمومة البقاء والدفاع عن المصلحة نحو المجالات التي توفر له الأمن والربحية حتى أضيق مواقع الإنتاج والخدمات .

ثالثاً:- السمات الرئيسية للقطاع الخاص العراقي :-

كان القطاع الخاص في العراق ولا يزال ، تهيمن عليه الشركات الفردية والشركات الصغرى والصغيرة التي تعمل غالباً في مجالات خدمات التجزئة والتجارة والبناء والنقل وكذلك في الصناعات الخفيفة . واغلب الشركات مملوكة لأفراد والجزء الباقي معظمه شركات عائلية [٩] .
وفي العراق عدد قليل من مجموعات الشركات الكبيرة متعددة القطاعات تتمثل اجمالاً بشركات عائلية تنشط في مجالات تجارة التجزئة والتجارة الداخلية والبناء .وبالرغم من ذلك ، نشأت في العراق شركات خاصة كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لا سيما الاتصالات الخليوية ، وفي مجال الخدمات التقنية لصناعة النفط والخام والصناعات التحويلية . وقد ازداد عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ من ١٠,٣٣٩ الى ١١,١٨١ بينما ارتفع عدد الشركات الكبيرة من ٤١٢ الى ٤٢٠ [١٠].
وفي مسح اجرته منظمة العمل الدولية [١١] عام ٢٠١٢ وشمل عينة من ٩٥٠ شركة (صغرى وصغيرة ومتوسطة) في ثلاث اقضية هي السليمانية والاهوار والحلة حيث اضح هذا المسح ان اغلب الشركات المهيمنة في القطاع الخاص هي الشركات الصغيرة والمتوسطة .
اما بالنسبة لهيكلية وتوزيع الشركات الخاصة في العراق وحسب القطاعات فكانت نسبة الزراعة (٥,٦%) ، الصناعة التحويلية (٨,٦%) ، التشييد (١٩,٢%) ، التجارة وتجارة التجزئة (٥٤,٦%) والخدمات الاخرى (١٢%) ووفقاً للشركات التي شملها المسح ، شكل الحصول على التمويل ، والبنية التحتية وتوافر العمالة الماهرة عوامل النجاح الرئيسية لتأسيس الشركات وتوسيعها .

---

[٧]- د.هناء عبد الحسين .مصدر سابق ص١١٢.
[٨]- د. عماد عبد اللطيف سالم مصدر سابق .ص٢٨٩
[٩] - منظمة العمل الدولية ، الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق ، دراسة مسحية ، ٢٠١٢ ، على الرابط: http//www.psdc-iraq.org/sites/default/files/ILO%20Iraq%20MSME%20Analysis%20final.pdf.
[١٠] - جمهورية العراق . وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٠ .
[١١] - منظمة العمل الدولية ، المصدر نفسه .

يهيمن القطاع الخاص على الانشطة الصناعية في الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والفندقة والسياحة ، وملكية المساكن والخدمات الشخصية والاجتماعية . وتختلف الاهمية النسبية لمساهمات القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار ١٠٠% ، بينما في الصناعات التحويلية ، كانت حصته ٢٧,٩% و ٣٩,٧% في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على الترتيب [١٢].
وترجع هذه الزيادة الاخيرة الى ازدياد عدد الشركات الصناعية في القطاع الخاص ، سواء كانت كبيرة ام صغيرة ومتوسطة .
تهيمن على قطاع الزراعة شركات خاصة مملوكة لأفراد في معظمها لكن من الجانب الاخر هنالك دور حكومي طاغ في توفير قروض ميسرة لا سيما من خلال المبادرة الزراعية التي انطلقت عام ٣٠٠٩ ، وفي عرض اسعار مدعومة لشراء بعض المنتجات الزراعية ، فضلا عن هيمنة الحكومة على اسواق البذور والتكنولوجيا الزراعية مما منع القطاع الخاص من التطور ويفتقر القطاع الزراعي حالياً ايضاً الى تعاونيات زراعية او هياكل مماثلة [١٣] .
يبلغ عدد مرافق الانتاج في الصناعة التحويلية نحو ١٧,٥٠٠ تابعة لشركات حكومية (١,٥%) وشركات مختلطة (٠,٢%) وشركات خاصة (٩٨,٣%) وموزعة بين قطاعات الاغذية (٢,٤٦٣) والمنسوجات (٢,٩١٩) والكيمياويات (٢,٢٥١) ومواد البناء (٦,٣٢٧) والصناعات المعدنية (٣,٥٢٦) [١٤] وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ منحت وزارة الصناعة والمعادن تراخيص لنحو ١٤٠٠ مشروعاً صناعياً ٥٠٠ منها في عام ٢٠١٠ لوحده . ولا توجد اية رقابة او توثيق للأداء الفعلي لمرافق الانتاج تلك ولكن التقديرات تشير الى ان نسبة من بقي من هذه المشاريع عاملاً او نشطاً اقتصادياً لا تزيد عن ٢٠-٢٥% توجد حالياً سبعة عشر شركة صناعية مختلطة لا تتجاوز الملكية الخاصة ٧٥% من رأس مالها وفقاً لقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وتنتج هذه الشركات مجموعة واسعة من السلع الصناعية تتراوح من المكيفات ومرشحات الهواء وقضبان اللحام والاصباغ والتجهيزات الالكترونية والكهربائية والاجهزة المنزلية [١٥].

رابعا:- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل :-

ظلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي مستقرة تقريبا منذ عام ٢٠٠٤ وتراوحت ٢٦.٧% و ٣٣.٨% بمتوسط ٣١% تقريباً وفي الوقت نفسه تراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بشكل عام وتراوحت بين ٧٦.٨% و ٥٩.٣% بمتوسط ٦٤.٨% (كما في الجدول ١) .
ليست هناك معلومات دقيقة ومحدثة عن توزيع القوى العاملة بين القطاعين العام والخاص ففي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ وفر القطاع الخاص ٢١.٠%- ٣٣.٣% (بمتوسط ٢٣.٧%) من فرص التشغيل بدوام كامل و ١٤,٠%-٣٤,٦% (بمتوسط ٢٠,٧%) من فرص التشغيل بدوام جزئي (كما في الجدول ١) وفي الفترة نفسها اصبح القطاع العام صاحب العمل الرئيسي اذ وفر قرابة ٣,٤ مليون وظيفة (بأستثناء اقليم كردستان) ووفقاً لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ توزع عمال القطاع الخاص في عام ٢٠١١ بين ٤٨,٨% بدوام كامل و ٣٣,٣% بدوام جزئي مع استئثار المرأة بنحو ٩٢,٢% من فرص التشغيل بدوام جزئي [١٦] والجدول (١) يبين مساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت ومعدل التوظيف وللسنوات (٢٠٠٢-٢٠١٢) .

---

[١٢] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سابق .
[١٣] - جمهورية العراق ،مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠ ، نيسان٢٠١٤ ،ص٤٤.
[١٤] - جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، المديرية العامة للتنمية الصناعية .
[١٥] - المصدر السابق نفسه .
[١٦] - جمهورية العراق . وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، الفصل الاول ، التنمية في العراق المسار والافاق ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١٣ ، ص ٩ .

جدول (١)
مساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت ومعدل التوظيف (٢٠٠٢-٢٠١٢)

السنة	ساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي (%)		مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت (% من اجمالي الناتج المحلي)	معدل التوظيف في القطاع الخاص (%)	
	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي		دوام كامل	دوام جزئي
٢٠٠٢	٢٥,٠	٨٣,٩	١,٢	-	-
٢٠٠٣	٢٥,٣	٧٩,٣	-	٢١,٠	٢٨,٠
٢٠٠٤	٣٠,٩	٧٢,٩	١,٠	٢٤,٠	٣٤,٦
٢٠٠٥	٣٢,٨	٧٦,٨	٠,٨	٢٦,٦	٣٢,٩
٢٠٠٦	٢٩,٧	٦٦,١	١,١	٣٣,٤	١٦,٠
٢٠٠٧	٣٠,٩	٦٥,٣	٠,٧	٣٣,٤	١٤,٦
٢٠٠٨	٢٦,٧	٦٠,٥	٠,٦	٢٥,٠	٢٢,٠
٢٠٠٩	٣٣,٠	٥٩,٣	٠,٦	-	-
٢٠١٠	٣٣,٨	٥٩,٧	١,٥	-	-
٢٠١١	٣٠,٣	٦٢,١	٠,٩	-	-
٢٠١٢	٣٠,٥	٦٠,٩	-	-	-

المصدر / جمهورية العراق ،مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠ ، نيسان٢٠١٤ ،ص٤٦.

بقيت الزراعة الى بضع سنين خلت اكبر صاحب عمل في العراق لكنها اليوم لا توفر سوى ٢٠% من فرص التشغيل وكلها تقريباً في القطاع الخاص علاوة على ذلك تراوحت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بين ٤,٤% و ٥,٨% مع اتجاه تحسن طفيف منذ عام ٢٠٠٩ .

اصبحت مشكلة التشغيل في العراق قضية ذات اولوية وطنية تؤثر على البلاد بأسرها لا سيما الشباب الذين يعانون من معدل بطالة هو الاعلى ووفقاً لتقديرات الاستراتيجية المتكاملة للطاقة كان نحو ٢٥٠,٠٠٠ شخصا يدخلون سوق العمل سنوياً في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ ويتوقع ان يرتفع هذا العدد الى ٢٩٠,٠٠٠ في ٢٠١٦ ويعود ذلك الى حقيقة ان ٦٤% من السكان هم دون ٢٤ عاماً وان متوسط العمر هو ٢٠ عاما فقط في مثا هذا الوضع لا يوجد بديل للعراق عن تنشيط وتطوير القطاع الخاص لمواكبة الطلب المتزايد على فرص التشغيل ويزداد تعقيد هذا الوضع بالهجرة واسعة النطاق للأختصاصيين والعمال المهرة [١٧].

تراوحت نسبة مساهمة قطاع التشييد والاسكان في الناتج المحلي الاجمالي بين ٣,٥؟% و ٥,٠% في الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ بأستثمارات سنوية تتراوح بين ١,٦ الى ٢,٢ ترليون دينار عراقي وساهمت عدة عوامل في التحسن النسبي في هذا القطاع بينها زيادة الطلب المحلي والاستثمار (من القطاعين العام والخاص) وتحسن الدخول واطلاق العديد من برامج القروض السكنية [١٨].

لا توجد معلومات دقيقة عن حجم وانشطة القطاع الخاص في العراق ومع ذلك هناك ما يكفي من الادلة على التوسع الكبير للأقتصاد الخاص منذ عام ٢٠٠٣ . وكانت اكبر الزيادات في مجالات الخدمات الحضرية الصغيرة مع زيادات اقل في الزراعة ومختلف الصناعات الصغيرة وقد الاشارة الى ان مساهمة الاقتصاد الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٦ بلغت نحو ٦٥% مقارنة مع ٣٥% في عام ٢٠٠٠ ويعمل نحو ٦٨% من القوى العاملة في النشاط الخاص

[١٧] - جمهورية العراق ،مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠ ، نيسان٢٠١٤ ،ص٤٦
[١٨] - المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

كأستراتيجية تعايش حتى تتاح لهم فرص عمل في القطاع العام [١٩]. وخلص مسح منظمة العمل الدولية لمؤسسات الاعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الذي اجري في عام ٢٠١٢ الى ان معظم الشركات الصغرى تعمل في القطاع الخاص .

المبحث الثاني

هيكل القطاع الخاص

رغم إن القطاع الخاص سعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والإنتاجية والتنافسية إلا إن التشريعات والقوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية والتشغيلية تطورت بأتجاه تحجيم نشاطه الأمر الذي شجع على هجرة المستثمرين ورؤوس أموالهم خارج البلاد ورغم تضمين اغلب الخطط التنموية في أهدافها إلى تشجيع القطاع الخاص إلا إن غالبيتها العظمى لم يجري تفعيلها ضمن الخطط والبرامج المعتمدة بل جرى العكس منها حيث شرعت مجموعة من القوانين ساهمت في تحجيم إمكانية القطاع الخاص على أداء الدور المخطط له ضمن هذه الإستراتيجيات وقد نتج عن ذلك الدور محدودية في نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فبينما وصلت هذه النسبة في فترة((الستينيات وبداية السبعينيات إلى ما يزيد عن الـ (٧٥%) وبطبيعة الحال يكمن السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى مساهمته في إنتاج النفط الخام وقبل تأميمه إلا أنها انخفضت في فترة الثمانينات إلى اقل من (٢٠%) وكان نشاط البناء والتشييد يحتل النسبة الأعلى في المساهمة بتكوين هذه النسبة ثم انخفضت بشكل كبير في عام ٢٠٠٠م إلى نسبة (١٣.٤%) وكان النشاط الزراعي يشكل النسبة الأعلى في المساهمة وتدرج ناتج القطاع الخاص بالارتفاع التدريجي ليصل في عام ٢٠٠٦م إلى حدود (٣٠%) تقريباً)) [٢٠].

اولاً:- القطاع الزراعي الخاص:-

تقييم مدى المساهمة وتحديد طبيعة الدور الذي لعبه القطاع الزراعي الخاص حيث أسهم القطاع الخاص بإنتاج كامل القيمة المضافة المتحققة في القطاع الزراعي والبالغة (٩٧ مليون دينار) في عام ١٩٦٠م ويشكل ذلك ما نسبته (١٧,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي ورغم استمرار الهيمنة المطلقة للقطاع الخاص على النشاط الزراعي((إلا إن هذه الهيمنة كانت تتصف بتناقص الحصة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (١٥.٥و١٦.٢%) لعامي ١٩٦٥و١٩٧٠ على التوالي)). [٢١]

وخلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٨٥ تراجعت هذه الحصة إلى ادني مستوى لها فأنخفضت من (٧.٢%) في عام ١٩٧٥ إلى (٢.٥%) فقط في عام ١٩٨٠ وذلك قبل أن ترتفع إلى (١٨.٩%) في عام ١٩٩٠ وينسجم هذا التراجع والتذبذب مع انحسار دور القطاع الزراعي ذاته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٩٠.

واستمر هذا الارتفاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينيات ليصل إلى نسبة مساهمة (٣٦.٦%) واستمر لغاية عام ٢٠٠٣ عندها استمر بالتراجع التدريجي ليصل إلى نسبة مساهمة (١٩.٥%) من اجمالي نشاطه .

وخلال تلك المرحلة شرعت الدولة عدد من التشريعات كالتشريع الخاص بالبستنة والغابات لعام ٢٠٠٠ حيث بموجبه أسست شركة عامة برأسمال (٣٠٠) مليون دينار عراقي تهتم بالبحوث

---

[19]-RobertLooney,2005,Iraq Shadow Economy International Review of Economics and Business,Vol.LII,NO.4, December 2005 ,pp.561-580 and Robert Looney ,2006.Economic Consequences of Conflict, The Rise of Iraq's Informal Economy, Journal of Economic Issues,Vol XL,No.4, December 2006,17p.

[٢٠] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية ٢٠١٠- ٢٠١٤ ، مسودة ورقة القطاع الخاص ، الاصدار الثاني ،لجنة تنمية القطاع الخاص . تشرين الثاني ٢٠٠٩ ص٦ .

[٢١] - د. عماد عبد اللطيف سالم . مصدر سابق ص٢٤١ .

وتطوير التقنيات والدراسات وإبرام العقود لتجهيزها بالمنتجات الزراعية الأولية وتطوير وتوسيع المشاريع الزراعية والتجارية من نقل وخزن وتأمين واستيراد مستلزمات الإنتاج كما تم تأسيس شركة عامة للمحاصيل الزراعية برأسمال (٢٠٠) مليون دينار عراقي تهدف إلى الإشراف على تطوير وإنتاج المحاصيل الزراعية ، كما عمدت الدولة إلى ((تشريع قانون الجمعيات الفلاحية التعاونية الذي بموجبه خول الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية مهمة تحديد مناطق عملها على مستويات الوحدات الإدارية والقرية الواحدة واعتبرت هذه الهيئات والجمعيات السلطة العليا المعنية بوضع السياسة الزراعية والتوجيه واتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها)).[٢٢]

ثانياً:- القطاع الصناعي الخاص :-

مع بداية العشرينات من القرن الماضي والزيادة التي حدثت في واردات النفط العراقي برز في الساحة بشكل واضح بدايات النشاط الصناعي الخاص حيث ساندته الدولة وتركت له بعض المجالات الاستثمارية للدخول فيها وهكذا بدأ القطاع الصناعي الخاص ينمو ويتطور حتى بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي الخاص في ((اجمالي الناتج الصناعي العراقي (٨٤%) عام ١٩٦٠م واخذ هذا القطاع تتفاوت فرص تطوره ونموه من سنة إلى أخرى لحين تعرضه إلى قرار غير مدروس وهو تأميم شركات القطاع الخاص عام ١٩٦٤م ومن هنا بدأ التدهور والانحسار حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي الخاص في اجمالي الناتج الصناعي عام ١٩٧٠م بـ(٥٦.٤%) وانخفضت النسبة (٣٠%) في عام ١٩٩٠م)).[٢٣]

وتشمل صناعات هذا القطاع الأصناف التالية :-

(الصناعات النسيجية ، الصناعات الغذائية ، الصناعات الكيماوية ، الصناعات المعدنية والخشبية ،الصناعات الإنشائية ، الصناعات الكهربائية) وكما هو واضح في الجدول التالي الذي يبين عدد المنشأت الصناعية الكبيرة في القطاع الخاص وعدد المشتغلين فيها حسب نوع الصناعة حسب السنوات المثبتة فيه. اذ نلاحظ من الجدول (٢) ان عدد المنشأت الصناعية لعام ٢٠٠٠ بلغت ٤٨٨ منشأة صناعية اذ بلغ مجموع عدد العاملين ١٨٨٤٤ اذ كان عدد الذكور ١٤٩٧٩ ومن الاناث ٣٨٦٥ قسمت هذه الصناعات بين الصناعات الغذائية ١٩١ والمنسوجات ٣٣ والملابس الجاهزة والخشب ومنتجات الخشب ٦ لكل منها الورق والمنتجات الورقية والطباعة ١٦ منشأة و الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك ٥٥ منشأة و منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية ١٦٠ منشأة و المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية ١ ، ارتفع المجموع العام لهذه المنشأت الصناعية في عام ٢٠٠١ ليصل الى ٤٨٨ منشأة مقسم بين الصناعات المذكورة اعلاه اذ نلاحظ من الجدول (٢) ان اكبر عدد من المنشأت الصناعية الخاصة وعلى طول السنوات المذكورة كان من نصيب منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية اذ كما ذكرنا سابقاً كان عدد هذه المنشأت في عام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ كان ١٦٦ منشأة على التوالي لينخفض في عام ٢٠٠٣ الى ١٥٢ بسبب الحرب ليعود في عام ٢٠٠٤ الى ١٦٦ منشأة وارتفع في عام ٢٠٠٥ الى ١٦٩ منشأة اما في عام ٢٠٠٦ عاد لينخفض الى ١٤٩ منشأة ليستمر تزايد عدد المنشأت في هذا النوع من الصناعة خلال السنوات اللاحقة ليصل في عام ٢٠١١ الى ٢٦٨ منشأة اذ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع من الصناعة ولنفس السنة ١٥٦٩٣ كان عدد الذكور ١٢٨٠٥ والاناث ٢٨٨٨ .

جدول (٢)

عدد المنشأت الصناعية الكبيرة في القطاع الخاص وعدد المشتغلين فيها حسب نوع الصناعة وللسنوات ٢٠٠٠-٢٠١١ م

[٢٢] - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مؤشرات تنمية القطاع الخاص ، الخطة الخمسية (٢٠١٠ - ٢٠١٤) ص٣

[٢٣] - د. عماد عبد اللطيف ، مصدر سابق ص ٢٦٩.

السنة	نوع الصناعة	عدد المنشأت	عدد المشتغلين		
			ذكور	اناث	المجموع
٢٠٠٠	المواد الغذائية والمشروبات	١٩١	٦٦٠٢	١٣٣٢	٧٩٣٤
	المنسوجات	٣٣	٥٦١	١١٠	٦٧١
	الملابس الجاهزة	٦	٢٠٧	٤٤٦	٦٥٣
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	٦	٢٦٦	٢٥	٢٩١
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	١٦	٢٤١	٣٤	٢٧٥
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	٥٥	٩١٩	٩٨	١٠١٧
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١٦٠	٤٥٥٩	٩٩١	٥٥٥٠
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	١	٤٠	٠	٤٠
	المجموع العام	٤٦٨	١٣٣٩٥	٣٠٣٦	١٦٤٣١
٢٠٠١	المواد الغذائية والمشروبات	٢٠٧	٨٠٤١	١٨٧٦	٩٩١٧
	المنسوجات	٣٤	٥٦١	١٠٣	٦٦٤
	الملابس الجاهزة	٥	١٣٩	٤٠٠	٥٣٩
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	٧	٢٦٢	٢٣	٢٨٥
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	١٦	٢٦٦	٤٣	٣٠٩
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	٥٢	٦٩٤	٩٠	٧٨٤
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١٦٦	٥٠٠٤	١٣٣٠	٦٣٣٤
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	١	١٢	٠	١٢
	المجموع العام	٤٨٨	١٤٩٧٩	٣٨٦٥	١٨٨٤٤
*٢٠٠٣	المواد الغذائية والمشروبات	١٥٣	٥٢٥١	٨٠٦	٦٠٥٧
	المنسوجات	٢١	٣٩٦	٥٢	٤٤٨
	الملابس الجاهزة	٣	١٦١	٣٧٦	٥٣٧
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	١	٢٥	٠	٢٥
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	٩	١٠١	٩	١١٠
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	٢٤	١٠٧٨	٢٧٢	١٣٥٠
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١٥٢	٥٣٥٤	١٢٥٤	٦٦٠٨
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	٠	٢٧	٠	٢٧
	المجموع العام	٤٦٠	١٢٣٩٣	٢٧٦٩	١٥١٦٢
٢٠٠٤	المواد الغذائية والمشروبات	١٦٩	١٤٢٣٥	٦٧٢	١٤٩٠٧
	المنسوجات	١٦	٣٠٩	٣٩	٣٤٨
	الملابس الجاهزة	١	١٥٩	٣٧٩	٥٣٨
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	٤	٣٤٣	٢٣	٣٦٦
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	١٠	١١١	٧	١١٨
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	٢٧	١١٧١	٣٢٦	١٤٩٧
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١٦٦	٦٧٤٦	١٦٢٧	٨٣٧٣
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	٠	٢١	٠	٢١
	المجموع العام	٣٩٣	٢٣٠٩٥	٣٠٧٣	٢٦١٦٨
٢٠٠٥	المواد الغذائية والمشروبات	١٥٢	٦٤٧٦	٥٧٤	٧٠٥٠
	المنسوجات	١١	١٨١	٣٣	٢١٤
	الملابس الجاهزة	١	١٥٠	٤٠٠	٥٥٠
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	١	٣١	٠	٣١

	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	١٠	١٠٨	١١	١١٩
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	٢١	١٠٩٤	٣١٥	١٤٠٩
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١٦٩	٧٣٥٣	٢٠٠٠	٩٣٥٣
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	٢	٣٠	٠	٣٠
	المجموع العام	٣٦٧	١٥٤٢٣	٣٣٣٣	١٨٧٥٦
٢٠٠٦	المواد الغذائية والمشروبات	١٣٢	٤٩٣١	٣١٠	٥٢٤١
	المنسوجات	٥	٧٦	١٥	٩١
	الملابس الجاهزة	١	١٤٩	٣٥٥	٥٠٤
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	٢	٤٩	٠	٤٩
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	١٥	٤٤٧٩	٧٤٢	٥٢٢١
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	٣٠	٣٩١٣٩	٤٩٣٦	٤٤٠٧٥
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١٤٩	٣٢٥٥٠	٣٥٦٥	٣٦١١٥
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	١	١٢	٠	١٢
	المجموع العام	٣٣٥	٨١٣٨٥	٩٩٢٣	٩١٣٠٨
٢٠٠٧	المواد الغذائية والمشروبات	١٣٣	٦٥٧٨	٣٠٥	٦٨٨٣
	المنسوجات	١	٨	١	٩
	الملابس الجاهزة	١	٧٥	٢٥٨	٣٣٣
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	٠	٠	٠	٠
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	٨	٨٢	١٢	٩٤
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	٩	٣٤٧	٧٧	٤٢٤
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١٨٦	٧٦٩٨	١٦٠٤	٩٣٠٢
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	١	١٤	٠	١٤
	المجموع العام	٣٣٩	١٤٨٠٢	٢٢٥٧	١٧٠٥٩
٢٠٠٨	المواد الغذائية والمشروبات	١٤٢	٦٢٧٩	٤٠٨	٦٦٨٧
	المنسوجات	١	٩	٣	١٢
	الملابس الجاهزة	١	٩٨	٢٧٣	٣٧١
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	١	٣١	٠	٣١
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	٧	٧١	٩	٨٠
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	١١	٢١٢	٣٨	٢٥٠
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٢٢٨	٩٤٩٤	٢٤٦٦	١١٩٦٠
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	١	١٣	٠	١٣
	المجموع العام	٣٩٢	١٦٢٠٧	٣١٩٧	١٩٤٠٤
٢٠٠٩	المواد الغذائية والمشروبات	١٤٠	٦٤٦٢	٣٨٣	٦٨٤٥
	المنسوجات	١	٥	١	٦
	الملابس الجاهزة	١	١٤٩	٢٧٢	٤٢١
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	١	٣٢	٠	٣٢
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	٧	٦٧	١١	٧٨
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	١٤	٤٢٠	٩٥	٥١٥
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٢٣٥	١١٠٠٥	١٦٥٩	١٢٦٦٤
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	٠	٠	٠	٠

	المجموع العام	٣٩٩	١٨١٤٠	٢٤٢١	٢٠٥٦١
٢٠١٠	المواد الغذائية والمشروبات	١٣٩	٦٦١٨	٤٥٢	٧٠٧٠
	المنسوجات	١	٦	١	٧
	الملابس الجاهزة	١	١٠٢	٢٥٨	٣٦٠
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	-	-	-	-
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	٧	٥٨	١٩	٧٧
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	١٣	٣٧٣	١٢٤	٤٩٧
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٢٤٢	١٠٣٢٣	١٥٧٤	١١٨٩٧
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	٠	٠	٠	٠
	المجموع العام	٤٠٣	١٧٤٨٠	٢٤٢٨	١٩٩٠٨
٢٠١١	المواد الغذائية والمشروبات	١٥١	٦٤٤٤	٣١٤	٦٧٥٨
	المنسوجات	١	٩	١	١٠
	الملابس الجاهزة	٠	٠	٠	٠
	الخشب ومنتجات الخشب والاثاث	-	-	-	-
	الورق والمنتجات الورقية والطباعة	٥	٥٣	١١	٦٤
	الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستك	٩	٤٥٤	٧٠	٥٢٤
	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٢٦٨	١٢٨٠٥	٢٨٨٨	١٥٦٩٣
	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية	-	-	-	-
	المجموع العام	٤٣٤	١٩٧٦٥	٣٢٨٤	٢٣٠٤٩

المصدر:- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات. المجموعة الاحصائية السنوية ولسنوات مختلفة (٢٠٠١- ٢٠١٣) . *عدم توفر بيانات لسنة ٢٠٠٢.

إن نشاط القطاع الصناعي الخاص وفرص تطوره بدأت تنحسر وتضيق كلما اتجه الزمن إلى الإمام وذلك بسبب الحروب والحصار والاحتلال حيث نلاحظ انخفاض مساهمة الناتج الصناعي الخاص من (٨٤%) عام ١٩٦٠م إلى (٥٦.٤%) عام ١٩٧٠م إلى (٣٠%) عام ١٩٩٠م كما مر سابقاً وهذا ايضاً واضح من حركة الاستثمار في هذا القطاع وكما هو واضح في الجدول التالي الذي يبين عدد المنشأت الكبيرة في القطاع الخاص الصناعي حسب السنوات المثبتة فيه.

جدول (٣)

يبين عدد المنشأت الصناعية الكبيرة في القطاع الخاص وعدد المشتغلين والاجور المدفوعة وللسنوات ٢٠٠٠-٢٠١١ مليون دينار

السنة	عدد المنشأت	عدد المشتغلون بالالف	الاجور والرواتب المدفوعة
٢٠٠٠	٤٨٣	١٦.٨	٥٧٠٧.٣
٢٠٠١	٥٠٤	١٩.١٧٤	١٧٢٩٧.٢٤٦
٢٠٠٢	٣٤٥	١٣.٤	٦٦٥٧.٣٠٠
٢٠٠٣	٣٧٥	١٥.٣٠٠	٢٠٩٦٩.٨٠٠
٢٠٠٤	٤٠٣	٢٦.٠٠	٢٨٥٢٦.١٠٠
٢٠٠٥	٣٧٠	١٨.٧١٩	٤١١٣٠.٦٣١
٢٠٠٦	٣٣٤	١٧.٣٦٤	١٥٢٣.٠١٢
٢٠٠٧	٣٤١	١٧.٠١٩	٤٥٢٩٤.٤٧٣
٢٠٠٨	٣٩٢	١٩.٤٠٤	٦٤١٧٠.٤٣٦
٢٠٠٩	٤٠٠	٢٠.٦	٨٥٧٢٥.٣
٢٠١٠	٤٠٦	٢٠.٠	٨٣٨٦٣.٥
٢٠١١	٤٤٩	٢٣.٧	١٢٠٨٢١.٣

المصدر:- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء . المجموعة الاحصائية السنوية ولسنوات مختلفة (٢٠٠١- ٢٠١٣) .

حيث نلاحظ إن عدد المنشأت الكبيرة سنة ٢٠٠٠م هو ٤٨٣ ارتفع إلى ٥٠٤ منشأة والسبب هو إن الدولة في هذه السنة بدأت بتقديم بعض المساعدات والحوافز كالمواد الأولية المدعومة والقروض الميسرة المتوسطة لذلك بدأت بعض المشاريع والمنشأت المغلقة بفتح أبوابها والاستمرار بعملية الإنتاج إلا إن هذا لم يدم طويلاً حيث سرعان ما سحبت الدولة يدها تحت وطأة الحصار الاقتصادي وبدأ عدد المنشأة بالانخفاض من جديد حتى وصل إلى ٣٧٥ سنة ٢٠٠٣م وبعد الاحتلال عمدت سلطة الاحتلال المؤقتة بتقديم المنح والقروض لبعض المشاريع وليست كله لاعتبارات غير مهنية فأرتفع عدد المنشأت من جديد ووصل إلى ٤٠٣ منشأة سنة ٢٠٠٤م وعندما توقف دعم سلطات الاحتلال فجأة انخفض العدد ووصل إلى عام ٢٠٠٥م حيث بلغ٣٧٠ منشأة لينخفض بعد ذلك العدد ووصل إلى أدنى مستوى في السنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حيث بلغ ٣٣٤ و ٣٤١ على التوالي وعادت بعد ذلك اعداد منشأت القطاع الخاص بالارتفاع بسبب تحسن الاوضاع لتصل في عام ٢٠٠٨ الى ٣٩ما في عام ٢٠١٠ فقد بلغ عددها ٢ وفي عام ٢٠٠٩ بلغ عددها ٤٠٠ منشأة ٤٠٦ لتصل في عام ٢٠١١ الى ٤٤٩ منشأة .

ثالثاً:- القطاع التجاري الخاص :-

في هذا النشاط كانت الدولة فيه المحتكر الأكبر لاداءه حيث انحصر نشاطي الاستيراد والتصدير عليها ولمختلف أنواع السلع والبضائع وازداد الدور اتساعاً بعد إصدار قرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق فتولت على عاتقها تأمين السلة الغذائية و الأساسية منها والتي تعرف بمواد البطاقة التموينية وبذلك انحسر دور القطاع الخاص في توزيع مواد هذه البطاقة فقط فكانت نسبة مساهمته في هذا النشاط من اجمالي تكوينه للناتج ولفترة ماقبل الثمانينات حوالي (١٠%) لترتفع بعد فرض الحصار إلى ما يقارب (٢٥%) ثم عادت بالانخفاض المتدرج بعد عام ٢٠٠٣م ليصل إلى نسبة تقرب من (١١%) إما قياساً بأجمالي الناتج المحلي الإجمالي فأن ((القطاع الخاص ساهم بنسب تتجاوز (٨٠%) للفترة ما قبل عام ٢٠٠٠م وعاد للارتفاع الحاد في عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٥م بنسبة تتجاوز (٩٠%) وهو نتيجة الانفتاح المفاجئ وإغراق السوق بأنواع السلع والبضائع من الخارج وفي عام ٢٠٠٦م عاد الهبوط ليصل إلى (٥٠%) وذلك نتيجة للوضع الأمني في هذه الفترة)) .[٢٤]

ومن خلال مسح التجارة الداخلية للقطاع الخاص في العراق ٢٠١٣ وفيما يخص ابرز المؤشرات التي اظهرها المسح بشأن عدد المنشأت في نشاط التجارة الداخلية للقطاع الخاص فقد بلغت (٦٢١٦٩٨) منشأة شكل عدد المنشآت في الحضر نسبة ٨٤.٣ % بينما شكل عدد المنشآت في الريف نسبة ١٥.٧ % من إجمالي عدد المنشآت في العراق.

في حين حتلت محافظة بغداد أعلى نسبة مقدارها ٢٢.٧ % تليها محافظة نينوى بنسبة ٩.٣ % ثم محافظة البصرة بنسبة ٦.٨ % بينما شكلت محافظة المثنى اقل نسبة ١.٨ % من إجمالي عدد المنشآت ويشكل نشاط تجارة المفرد نسبة ٧٧.٢% وتجارة بيع وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية نسبة ١٦.٨% وتجارة الجملة نسبة ٦.٠ % من إجمالي عدد المنشآت .بينما بلغ إجمالي عدد العاملين في نشاط التجارة الداخلية للقطاع الخاص ١٠٨١٧٩٤ عامل ، شكلت نسبة الذكور ٩٥.٠ % والإناث ١.٢% والأحداث ٣.٨ % من إجمالي عدد العاملين ويشكل عدد العاملين في نشاط تجارة المفرد نسبة ٧١.٤ % وتجارة بيع وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية نسبة ١٩.٦% وتجارة الجملة نسبة ٩.٠ % من إجمالي عدد العاملين.

[٢٤] - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي . مصدر سابق ص٨

فضلاً عن ذلك بلغ عدد العاملين الذين يعملون لحسابهم الخاص أو أصحاب العمل ٧٧٠٦١٩ عامل شكل نسبة ٧١.٢% من إجمالي عدد العاملين، شكلت نسبة الذكور ٩٥.٢ %، والإناث نسبة ١.٤% ، والأحداث نسبة ٣.٤% من مجموع عدد العاملين الذين يعملون لحسابهم الخاص أو أصحاب العمل بينما بلغ عدد العاملين الذين يعملون بأجر ٣١١١٧٥ عامل بنسبة ٢٨.٨ % ، من إجمالي عدد العاملين، شكلت نسبة الذكور ٩٤.٨ % ، والإناث نسبة ٥.٢% والأحداث نسبة ٤.٦% من مجموع عدد العاملين باجر.

اما إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين بأجر ١٢٨٢ مليار دينار، وبمعدل أجر شهري ٣٤٣ ألف دينار، بلغت حصة العاملين من الذكور ١٢٤١ مليار دينار بنسبة ٩٦.٨ % وبمعدل أجر شهري ٣٥٠ ألف دينار، بينما بلغت حصة العاملين من الإناث ٧ مليار دينار بنسبة ٠.٦ % بمعدل أجر شهري ٣٣١ ألف دينار وبلغت حصة العاملين من الأحداث ٣٤ مليار دينار بنسبة ٢.٦ % من إجمالي الأجور ومعدل أجر شهري ١٩٦ ألف دينار

وشكلت نسبة الأجور المدفوعة لنشاط تجارة المفرد نسبة ٥٦.٧ % و تجارة بيع وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية نسبة ٢٧.٠ % وتجارة الجملة نسبة ١٦.٣% من إجمالي الأجور المدفوعة.

وبالنسبة الى قيمة الإنتاج الإجمالي فقد بلغت ١٦٧٩٠ مليار دينار، احتلت محافظة بغداد أعلى نسبة ٢٧.١% ، تليها محافظة اربيل بنسبة ٩.٣% ثم محافظة البصرة بنسبة ٦.٨% بينما شكلت محافظة ميسان اقل نسبة ١.٨% من إجمالي قيمة الإنتاج وبلغت القيمة المضافة الإجمالية بسعر المنتج ٥١٢٧٨٧. مليار دينار وبلغت قيمة فائض العمليات الإجمالي ٧١٠٨٨٩. مليار دينار.

فيما بلغ مجموع قيمة المستلزمات السلعية ٦٥١.٦ مليار دينار . شكلت محافظة بغداد أعلى نسبة ٢٩.١% تليها محافظة اربيل نسبة ٧.٨ % ثم محافظة دهوك نسبة ٥.٩ % بينما شكلت محافظة المثنى اقل نسبة ١.٦ %من إجمالي قيمة المستلزمات السلعية ، شكلت المصروفات على الكهرباء أعلى نسبة ٤٢.٢ % تليها وقود ومحروقات وزيوت بنسبة ١٨.١ % ثم مواد التعبئة والتغليف بنسبة ١٦.٢% من إجمالي قيمة المستلزمات السلعية مشيرة نتائج المسح الى كلفة الأصول الثابتة والتي بلغت ٦٣٣٦٤. مليار دينار خلال عام ٢٠١٢ ، شكلت الأبنية والإنشاءات نسبة ٣٧.٥%،الآلات والمعدات نسبة ٨.٨ %، وسائط النقل نسبة ٢١.٠ %،الأثاث والتجهيزات المكتبية نسبة ٢٠.٢ %، والسلع الرأسمالية الأخرى نسبة ١٢.٥ % من إجمالي كلفة الأصول الثابتة.[٢٥]

رابعاً :- القطاعات الخدمية :-

احتكرت الدولة مجال الخدمات العامة قاطبة كالكهرباء والماء والاتصالات والصحة والسياحة ومياه الشرب والإعلام والنقل وغيرها فكان نشاط توليد ونقل وتوزيع الكهرباء حكراً على الدولة ويعبر هذا النشاط من الأنشطة المرتبطة بأمنه كما إن مجال الاتصالات محصورة بالشركات العامة ففي عام ٢٠٠١م أسست الشركة العامة للمنظومة و شركة الصناعات الالكترونية المرتبطتين بوزارة الصناعة والمعادن.[٢٦]
وفي المجال الصحي رغم الحاجة الملحة لدعم هذا النشاط وحيويته إلا إن الدولة زادت من مركزيتها في إدارته سواء من خلال إنشاء المعامل الخاصة بالتصنيع الدوائي أو من خلال استيراد الاحتياجات الخاصة بنشاطه أو إنشاء المستشفيات ومختبرات التحليل الصيدلي والدوائي وبادرت خلال العقد الأخير قبل عام ٢٠٠٣م إلى السماح لعدد محدود من الأطباء بإنشاء

[٢٥] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مسح التجارة الداخلية للقطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠١٣.
[٢٦] - المصدر السابق نفسه ص٨

المستشفيات الأهلية نتيجة تزايد الحاجة إلى دعم القطاع الخاص في تغطية الحاجة المتزايدة لهذه الخدمة ، إما في مجال السياحة فأن الدولة ومن خلال تأسيسها لهيئة السياحة كانت مسؤولة عن عموم المرافق السياحية كما بادرت الدولة ((بتنفيذ عدد من هذه المشاريع بشكل مباشر كالمنتجعات السياحية في الحبانية والموصل إضافة إلى تشييدها عدد من الفنادق الكبرى في بغداد وبادرت إلى فرض مساهمتها في الأندية العائلية المؤسسة في جميع إنحاء العراق)).[٢٧]
وفي مجال الإعلام والنشر فأن مجموعة من القوانين شرعت لتنظيم هذا النشاط من قبل الحكومة بشكل مباشر كقانون دار الجماهير للنشر لسنة ٢٠٠٠م إضافة إلى إصدار قانون المطابع الأهلية الذي أجاز لوزارة الثقافة والإعلام صلاحية منح إجازة تأسيس المطابع الأهلية بشروط محددة على إن لايتم إنشاء أكثر من مطبعة في موقع واحد والإجازة الممنوحة لسنة واحدة فقط تجدد خلال ستين يوم من تاريخ انتهاء نفاذها .
إما فيما يخص نشاط النقل فتم إصدار مجموعة تشريعات في عام ٢٠٠٠م خاصة بالنقل الخاص (الأجرة) والنقل المائي ونقل الأشخاص والبضائع والمسافرين والركاب بموجبها نظمت الدولة هذا النشاط داخل المدن وخارجه وداخل العراق إضافة إلى توليها شؤون النقل الجوي وسكك الحديد وصيانتها شكلت نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لنشاط النقل والمواصلات نسب تتراوح (٦٠-٨٠%) لغاية عام ٢٠٠٠م وفي عام ٢٠٠٧م كانت المساهمة تصل إلى (٩٥%) واحتل هذا النشاط المرتبة الثانية من تكوينات القطاع الخاص للناتج المحلي ضمن مجموعة الأنشطة الاقتصادية لغاية عام ٢٠٠٣م ثم المرتبة الأولى للسنوات اللاحقة .
لقد أظهرت البيانات الإحصائية بتباين دور القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات إذ تشير البيانات إلى إن نسب مساهمته في تكوين ناتج الخدمات الشخصية (١٠٠%) طيلة فترة العقود السابقة ولحد ألان((إلا إن نشاطه في البناء والتشييد انخفض إلى نسبة (١٥%) في عام ٢٠٠٠م بعد إن احتل نسبة (١٠٠%) في عام ١٩٦٨م ثم عاد ليساهم بنسبة (٩٤%) في عام ٢٠٠٦م إما ملكيته لدور السكن فأنه طيلة العقود السابقة ولحد ألان فأن نسبة المساهمة استمرت بالتزايد ليبدأ في عام ١٩٦٨م (٢,٣%) ليصل في عام ٢٠٠٦ إلى نسبة حوالي (٣٠%))).[٢٨]

خامساً:- القطاع المصرفي :-

وتشمل المنشأت التي تقدم الخدمات المالية كالمصارف وشركات التأمين ومكاتب الصيرفة ومن حيث المبدأ تعتبر عملية بناء وتحديث قطاع المصارف الخاص أمر أساسي للتنمية الاقتصادية في العراق ومن المرجح إن تلعب المصارف الخاصة دوراً مهماً في مستقبل القطاع المالي العراقي وان الحقيقة التي يجب إن نضعها في الاعتبار هي إن ((العمل المصرفي الأهلي نشط بعد إن وضعت الحرب العراقية – الإيرانية أوزارها فلحكومة وجدت نفسها عاجزة عن الإيفاء بكل متطلبات العمل المصرفي لذا فقد ظهرت المصارف الأهلية وأجيزت وفق القانون رقم (١٢)لسنة ١٩٩١م ووصل عددها إلى (١٧) مصرفاً)).[٢٩]
وقد بلغ عدد المصارف الأهلية عام ٢٠٠١م حوالي (٢٠) مصرفاً وبلغت نسبة الودائع لديها بحدود (٦%) من اجمالي رصيد الودائع لدى الجهاز المصرفي العراقي وبعد عام ٢٠٠٣م تضاعف عدد المصارف الأهلية وتوسعت إعمال المضاربة فيها على الرغم من تهديم ٢٦ فرعاً وحطمت تحطيماً كاملاً بأعمال السلب والنهب إبان تلك الفترة وهي في الوقت الحالي تساهم بـ ٦% من الناتج المحلي الإجمالي وان (٣٠%) من ايداعات العراقيون في مصارف القطاع الأهلي حيث يوجد ألان ٢٩ مصرفاً لغاية فبراير ٢٠٠٨م وهنالك ما يقرب من ٢٥ طلباً من مصارف عالمية تود فتح فروع لها في العراق رغم المأخذ على الجهاز المصرفي العراقي.

---

[٢٧] - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .مؤشرات تنمية القطاع الخاص . مصدر سابق ص٤
[٢٨] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . مصدر سابق ص٩
[٢٩] - التقرير الستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للدراسات الستراتيجي ،٢٠٠٩،ص٢٥٢.

المبحث الثالث
(القطاع الخاص العراقي، الأهمية، الواقع، المعوقات وكيفية الإصلاح)

اولاً :- أهمية القطاع الخاص العراقي

يعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة، وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات التحول نحو القطاع الخاص بوصفها آلية أساسية للتحول إلى الاقتصاد السوق، والانفتاح الاقتصادي محاولة منها الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتأتية من ذلك، كما وتعد الإستراتيجية الرئيسة لتحفيز القطاع العام وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وزيادة كفاءتها وفاعليتها في الاقتصاد الوطني لدعم مسيرة القطاع الخاص وان وجود هذا القطاع في العراق فهو ذو أهمية بالغة على مستو الاقتصاد والمجتمع فأن اقتصاد السوق مطلب المرحلة الراهنة بما يعنيه من إدارة النشاط الإنتاجي بعقلية اقتصادية سليمة لاسبيل فيها غير الترشيد والترشيق والديناميكية وتجنب الخسارة وكذلك الحد من ظاهرة البطالة المنتشرة في البلد والبالغة((أكثر من (٥٠%) من مجموع القوى العاملة حيث يبلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد أكثر من إلف مشروع مسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي ومديرية التنمية الصناعية وأكثر من ثلاث إضعاف هذا العدد منتشر على شكل ورش صغيرة غير مسجلة وهذا الكم الهائل من المشاريع والورش بإمكانه استيعاب أكثر من ٩٠٠ إلف عاطل عن العمل)) .[٣٠]

وما دمنا نبحث في عالم التشغيل فأن القطاع الخاص يعمل على استيعاب الأيدي العاملة المتوفرة في المشاريع ومعامل القطاع العام الفائضة عن الحاجة خاصة بعد الإقدام على عملية الخصخصة حيث سيكون هذا الكادر هو المغذي لكل العمليات الإنتاجية وبذلك تتوسع قاعدة القطاع الخاص ويتحقق جزء من التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق وتوفير الكادر الفني لمشاريع القطاع الخاص والذي يصعب استيراده مما سيعمل على تجميع الكادر الفني العاطل من المنشأة المتوقفة سيما منشأة التصنيع العسكري والاستفادة من خبراته وطاقاته وتخصصاته المهنية وكذلك العمل على سد حاجة السوق من المنتجات المختلفة حيث إن منتجات القطاع الخاص وخدماته تأخذ حيزاً معقولاً من سلة المنتجات الوطنية وهي منتجات تتصف بالجودة والمواصفات المقبولة لدى المستهلك العراقي بما توفره من مواصفات النمط الاستهلاكي في العراق إضافة إلى معقولية أسعارها مقارنة بالمستورد منها وهي في هذه الخاصية يفترض إن تقف بوجه الصناعات الأجنبية التي تحاول سحق الصناعة الوطنية وبالتالي تعمل على سد جزء من المنتجات على المستوى المحلي بما يفضي إلى تقليل الحاجة إلى الخارج في تأمين السلع الضرورية من خلال توفيرها محلياً خصوصاً السلع الزراعية أو الصناعات الخفيفة مما يؤدي إلى خفض انسياب العملات الأجنبية إلى الخارج للأعتماد عليها لاحقاً في استثمار مشاريع إنتاجية أخرى تلبي حاجات السوق المحلية والمساهمة في دعم الإنتاج المحلي وقيام صناعة محلية تعتمد على مواد أولية زراعية كانت أم طبيعية متوفرة محلياً مما يشكل دعماً اضافياً من خلال تكاليف الإنتاج ويتيح القدرة التنافسية في الأسواق كذلك فأن منتجات القطاع الخاص تعمل على خلق فرص المنافسة مع مثيلاتها من منتجات القطاع العام والمختلط مما يؤدي إلى تحسين ورفع مستوى نوعية الإنتاج وتقليل الكلف كذلك خلق تكامل تنسيقي مع القطاع العام في السلع التي ينتجها من مواد أولية واستهلاكية مما يؤدي إلى خلق تعايش نموذجي وتبرز كذلك أهمية القطاع الخاص في تحقيق الدفع الذاتي لعملية التنمية الاقتصادية حيث إن القطاع الخاص يلعب دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية ضمن الإستراتيجية العامة للدولة خاصة القطاع الصناعي الخاص فهو القطاع الرائد لسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى ولحركة السوق لما

[٣٠] - جريدة المدى العراقية ، العدد ٩٧٠، الصادرة يوم الاربعاء ٢٠٠٧/٦/١٣ .

يتمتع به الصناعيون من تنظيم ووعي وتخطيط في عمله فالاستثمارات الصناعية استثمارات طويلة الأجل وذات ارتباط بالوطن وذات عمق واسع علماً إن مشاركة القطاع الخاص في التنمية عن طريق السماح له في تأسيس أو المشاركة في مشروعات البنى الأساسية كجزء من دوره في عملية التنمية يعني النهوض بمهامك مختلف القطاعات الاقتصادية بكفاءة وتنظيم عاليين وهذا يعني إن القطاع الخاص يتعامل بكفاءة عالية مع أصناف خاصة من المشروعات خاصة الصناعية فهو المحرك الطبيعي للنمو الاقتصادي .

ثانياً:- واقع القطاع الخاص العراقي

١- إن اللافت في القطاع الخاص العراقي لاسيما في الفترة التي سبقت التغيير في سنة ٢٠٠٣م ارتباط وتبعية مصالح هذا القطاع ارتباطاً مباشراً بالدولة وهو انعكاس لطبيعة النظام الاقتصادي الشمولي والمركزي الذي ساد العراق قبل هذه الفترة حيث إن الدولة في هذا النظام هي رب العمل الأول في العراق بل الطرف الأساسي الذي يتيح الفرص للقطاع الخاص للقيام بنشاطاته الاقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً ناهيك عن اثر السياسات التي تتبعها على هذا القطاع فمثلاً عملت الحكومة العراقية على دعم الاقتصاد بنفس الأسلوب الذي انتهجته دوماً والمتمثل في تعيين المواطنين موظفين لديها ((فمنذ عام ٢٠٠٥م زاد عدد موظفي الدولة العراقية بمقدار الضعف تقريباً حيث ارتفع من ١,٢ مليون إلى ٢,٣٩٥ مليون موظف في الوقت الحاضر كذلك الزيادة المتكررة في الأجور والرواتب حيث بلغت نسبة تعويضات المشتغلين في القطاع العام ٦١% عام ٢٠٠٥م وارتفع إلى ٦٤% عام ٢٠٠٧م من اجمالي تعويضات المشتغلين كل هذا ارجع العراق مجدداً بأتجاه التوجهات القديمة القائمة على هيمنة الدولة الأمر الذي أصبح التعيين في إحدى دوائر الدولة أو الفوز بوظيفة داخل القطاع العام حلم كل الشباب في سن العمل سواء الخريجون أو العمال وحتى العمالة العادية الأمر الذي حرم القطاع الخاص من هذا الجانب ناهيك عن العبئ الذي سوف يعاني منه المجتمع برمته ((نتيجة الزيادات في الرواتب متمثلاً بضغوط التضخم الذي بلغ ٣٦% عام ٢٠٠٨م بعد إن كان في عام ٢٠٠٦م يدور في فلك ٧٧%)).[٣١]

هذا يعني إن القطاع الخاص لايملك أو غير قادر على الإيفاء بمسؤوليته الوطنية بمفرده إلا إذا مدت له يد العون من قبل الدولة .

٢- لامكان للبيروقراطية والفساد الإداري في القطاع الخاص فالمعروف في هذا القطاع عدم تواجد البطالة فيه كما هو الحال في القطاع العام حيث البطالة المقنعة والهيكلية والاحتكاكية وغيرها فكل عامل اوفني أو متخصص له مكانه الطبيعي في عملية الإنتاج نظراً لطبيعة القطاع الخاص ونظرته إلى الاكلاف والمردودات نظرة اقتصادية مبنية على نظرية التنافس واقتصاد السوق .

٣- إن القطاع الخاص يعاني من ضعف القدرات التنظيمية والتمويلية إذ لاتشكل ممتلكاته بالشكل النقدي إلا نسبة قليلة من الثروة القومية الكلية .

٤- يعاني من ظاهرة هجرة أمواله وكثير من العاملين فيه إلى الخارج لأسباب معروفة بهذه الظاهرة منه عدم صلاحية البيئة الاستثمارية من قوانين وحوافز والظروف الأمنية المتقلبة وكذلك طبيعة النظام الشمولي المسيطر على كافة مناحي الحياة لاسيما الاقتصادية والمالية كل هذا أدى للأنتقال إلى خارج البلاد بحثاً عن الأمان وعن فرص استثمارية أفضل فمثلاً ((يشير تقرير صادر عن دائرة مراقبة الشركات في الأردن إن المستثمرين العراقيين يتصدرون قائمة الاستثمار في الشركات هناك وقد بلغت استثماراتهم منذ بداية عام ٢٠٠٦م حوالي ٨,٣ مليار دينار أردني بعد إن كانت ٧,٩ مليار في عام ٢٠٠٥م وأشار التقرير ذاته إلى حركة ملحوظة

[٣١] -- التقرير الستراتيجي العراقي الثاني ،مصدر سابق ، ص٢٢٦ .
[٣٢] - المصدر السابق نفسه ،ص١٢٩ .

للاستثمارات العراقية الموظفة في مختلف القطاعات الاقتصادية الأردنية والتي اغلبها يتركز في قطاع الخدمات والصناعة والتجارة)).[٣٣]

٥- يميل القطاع الخاص العراقي إلى الاستثمار في الأنشطة ذات الربح المضمون والأعظم وهذا ما أدى خاصة في العقد الأخير إلى نزوح العاملين في القطاع الصناعي الخاص إلى القطاع التجاري أو الخدمي نظراً لما فيهما من ربح سريع وأني .

٦- تجاهل الحكومات العراقية المتعاقبة لدور القطاع الخاص وإعطائه دوراً هامشياً وعدم الحاجة إلى مدخراته في دعم وتمويل عملية التنمية وهذا راجع إلى اعتماد هذا القطاع على الدعم الحكومي وهذا الدعم في نفس الوقت يؤدي إلى ضعف منافسة منتجات هذا القطاع تجاه السلع المستوردة من الخارج كما وان القطاع الخاص في العراق لايكرس نسبة معينة من إرباحه إلى البحث والتطوير وتدريب القوى العاملة البشرية لديه وهما عنصران أساسيان في إرساء مقومات نهضة إنتاجية شاملة تحتاج إليها معظم مفاصل هذا القطاع .

٧- تقادم وسائل الإنتاج وهيمنة الأساليب القديمة وغير الكفوءة مم انعكس سلباً على تدني مستويات الإنتاج إلى جانب عدم إضافة خطوط إنتاجية جديدة أو إدخال تكنولوجيا حديثة الأمر الذي أدى ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ضعف أو انعدام القدرة على منافسة المنتوجات والسلع الأجنبية هذا فيما يخص على الأقل القطاع الزراعي والصناعي إما ما يخص قطاع الخدمات خاصة القطاع المالي والمصرفي فالواقع يشير إلى إن هذا القطاع تخلف في مجال التقنيات المستخدمة نظراً لعدم مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية .

ثالثاً:- معوقات القطاع الخاص في العراق

لقد واجه القطاع الخاص في العراق جملة معوقات كانت في مقدمتها مشكلة التمويل وتخصيص الموارد إضافة إلى عدم ملائمة المناخ الاستثماري مما خلق عدم الثقة بقيام استثمارات وطنية كبيرة وهيمنة القطاع العام على الفعاليات الاقتصادية الرئيسية إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي اعتمدت كانت موجهة لدعم المجهود العسكري وهناك الكثير من المشكلات والتحديات والمعوقات التي تقف حائلاً دون تطور القطاع الخاص وهي متعددة منها ماهو ذاتي يخص القطاع نفسه ومنها ما يتصل بالدولة وقوانينها وسياساتها ورؤاها ومنها مايتصل بمشكلة التمويل وهي بشكل عام تمس بشكل أو بأخر واحد من مفاصل القطاع الخاص العراقي وأهمها ما يلي :-

١- صندوق التنمية :- حاولت الدولة تشجيع القطاع الخاص في العراق بعد تراجع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية نهاية عقد التسعينات وقامت بإصدار قانون الاستثمارفي العام ١٩٩٨م الذي يعد خطوة جيدة لتشجيع الاستثمار الوطني في العراق كما قامت في العام ٢٠٠١م بتأسيس صندوق التنمية لتمويل النشاط الاستثماري الخاص((برأسمال بلغ ٧٠ مليون دولار و٥٠ مليار دينار عراقي إلا إن الصندوق لم تتاح له فرصة لدعم حركة الاستثمار في العراق حيث تمكن الصندوق في العام ٢٠٠٢م من تمويل ١٩ مشروعاً صناعياً في عموم العراق بكلفة بلغت ١٠ مليار دينار عراقي))[٣٤] . إلا إن الصندوق توقف نشاطه بعد الاحتلال في العام ٢٠٠٣ بسبب قيام وزارة المالية بتجميد أموال الصندوق ولأهمية الصندوق في دعم حركة الاستثمار في العراق وقدرته على إعطاء الفرص في تمويل مشروعات القطاع الخاص فمن الأفضل بالنسبة للقطاع الخاص إن يعاد العمل به ولكن وفق النقاط الآتية

- إشراك ممثلين عن القطاع الخاص في إدارة الصندوق ومن ذوي الخبرة.
- إعادة النظر بسياسة الصندوق الاقراضية لتشجيع القيام بصناعات صغيرة تساهم في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب .

---

[٣٣] -التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي . المنشور في موقع الحوار المتمدن العدد ١٩٣٠ في ٢٠٠٧/٥/٢٩

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98116

[٣٤] - سوق العراق للأوراق المالية ،تقرير عن نشاط السوق ،بغداد ٢٠٠٢

- تسهيل الشروط والضمانات المطلوبة من قبل المقترضين لتشجيع صغار المستثمرين .
٢-النقص في مصادر التمويل وبشكل خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لضعف دور الأسواق المالية وإحجام المصارف التجارية عن تمويل هذا النوع من المشروعات،وضعف دور مؤسسة الكفالة المصرفية نتيجة لحداثتها وضيق نطاق عملها.

٣- احتكار المشروعات العامة للتمويل والقروض والمنح الأجنبية وتحيز السياسات الاقتصادية للمشروعات الكبيرة عموما ومشروعات القطاع الخاص خصوصاً.

٤- محدودية وسائل حماية القطاع الخاص لاسيما الذي يتعلق بمنع دخول السلع المنافسة للمنتج المحلي إلى البلد ومن مظاهر هذه المحدودية فتح الحدود بشكل أو بأخر خاصة بعد الاحتلال دون العمل بموجب ضوابط ومحددات هي معروفة ومعمول بها في معظم البلدان التي تطمح لبناء اقتصاد وطني متين خاصة تلك التي تمارس أو تطبق الاقتصاد الحر لحماية المنتج الوطني .

٥-استمرار احتكار المؤسسات الحكومية لتنفيذ قسم كبير من المشاريع الكبيرة في مجالات إعادة الأعمار والصناعة النفطية والصناعة التحويلية والخدمات العامة، وعدم السماح للقطاع الخاص بالدخول إلى هذه المجالات، إن استمرار هذا الوضع سيحرم الاقتصاد العراقي من استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي مثلما يحرمها من المهارات والمعرفة والتكنولوجيا التي يمكن أن تصاحب تلك الاستثمارات.وعدم وضع الإطار القانوني و التشريعي الملائم الذي يسمح بتوسيع مشاركة القطاع الخاص.

٦- استمرار حالة الفساد الإداري والمالي وما يرافقه من بيروقراطية وبطء وعشوائية في اتخاذ القرارات ساهم في زيادة حجم الصعوبات والعراقيل أمام توسيع مشاركة القطاع الخاص.وكذلك أن استمرار حالة التدهور في الوضع الأمني وما يرافقها من عمليات إرهابية تستهدف بشكل مباشر المواطنين الأبرياء في الأسواق وفي أماكن العمل ، وعمليات تخريب البنية الأساسية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية ومحطات توليد الكهرباء ،قد تركت آثاراً سلبية عميقة على حجم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.[٣٥]

٧- استمرار سياسات الدعم لبعض أنواع السلع يلحق الضرر بعملية المنافسة بين القطاعين ، ويساهم في تخفيض أرباح القطاع الخاص.

٨- ساهمت عملية تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على السلع المستوردة في تدهور واضمحلال العديد من الأنشطة الزراعية والصناعية والإنشائية التي كان يتميز بها القطاع الخاص في العراق.

رابعاً:- كيف يمكن تفعيل أو إصلاح القطاع الخاص العراقي

تتطلب عملية التنمية وإعادة الأعمار والتحول السياسي والاقتصادي في العراق العمل الجاد من أجل توسيع دور القطاع الخاص في عملية التنمية، من خلال رفع نسب مشاركته في عملية الاستثمار والتشغيل وفي الناتج المحلي لزيادة الانتفاع من إمكانياته وقدراته،وان الدعوة إلى تشجيع القطاع الخاص من أولى السياسات المطلوب اعتمادها للمساهمة في بناء الاقتصاد

[٣٥] - فلاح خلف الربيعي . الحوار المتمدن – محور الادارة والاقتصاد – العد د ٢٢٣٦- ٣٠-٣- ٢٠٠٨دراسة منشورة على شبكة الانترنيت في الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org

العراقي للحاجة الملحة إلى رأس المال الوطني لاسيما في ظل انخفاض الموارد النفطية التي باتت لاتلبي احتياجات العراق من التخصيصات المالية لتحقيق النمو الاقتصادي الأمر الذي يتطلب مشاركة القطاع الخاص في عملية البناء بعد إن ظلت الدولة هي المهيمن الرئيس على مجمل الفعاليات الاقتصادية ولتحقيق هذه الدعوة المبررة يتوجب إصدار الأطر التشريعية والمؤسساتية الضرورية لتشجيع وجذب الاستثمارات الوطنية الخاصة لاسيما الأموال الوطنية الهاربة لذلك يعد قانون الاستثمار الجديد رقم ١٣لسنة ٢٠٠٦م خطوة أساسية في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بما يمكن تشجيع الاستثمار لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وإعادة باء الاقتصاد العراقي على أسس حديثة وإعادة التوازن إلى القطاعات الاقتصادية من خلال دور اكبر للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية وبما إن العراق لم يكن مهيئاً لأستقبال الاستثمارات الخاصة لاسيما الأجنبية منها عليه يتوجب القيام بسلسلة من السياسات الاقتصادية والقانونية التي تساعد في خلق بيئة استثمارية تشجع المستثمر الوطني والقطاع الخاص وتعطيه الثقة الكاملة لضمان حقوقه عبر جملة إجراءات تتلخص فيما يلي :-

١- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدراته التنافسية ،وذلك بإخضاع كل من مشاريع القطاع العام والقطاع الخاص لقوى السوق

٢- ضرورة إيجاد إطار وطني من القوانين التي تشكل الأرضية لجذب وتشجيع الاستثمارات والقطاع الخاص ورؤس الأموال الوطنية في الخارج .

٣- وجود إطار وطني مؤسساتي لأستقبال وتشجيع حركة الاستثمارات في العراق ومؤازرة المستثمر سواء الوطني أو الوافد وتقديم كل إشكال الدعم المطلوب لتنمية الاستثمار .

٤- توسيع نطاق مشاركة المواطنين في ملكية الأصول الإنتاجية من خلال استخدام أسلوب الاكتتاب العام في عملية الخصخصة.

٥-تشجيع وتسهيل مشاركة رأس المال الوطني والأجنبي في ملكية المشاريع المحلية والتطوير المستمر للسوق المالي لإتاحة الفرصة لمزيد من الاستثمارات ، مع توفير المزيد من القنوات لاستقطاب المدخرات.

٦-زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى العاملة ومواصلة تحقيق زيادة عادلة في دخول الإفراد ومعالجة قضية العمالة الفائضة عن طريق رفع مستوى المهارات، والتوسع المستمر في مشاريع الخصخصة وفتح مختلف الأنشطة والقطاعات للمنافسة.

٧- توفير السلع والخدمات للمواطنين بجودة وتكلفة منخفضة وإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة لمراعاة مصالح المستهلكين.

٨-ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها.

٩- زيادة فعالية النظام الضريبي نتيجة لزيادة الوعاء الضريبي الناجم عن زيادة أرباح المنشآت الاقتصادية، وما سيتبعه من تنويع للهيكل الضريبي و زيادة حجم إيرادات الدولة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:- الاستنتاجات :-

١- تشريعات قانونية قيدت حركة القطاع الخاص فمثلاً هنالك حظراً على تواجد هذا القطاع في عدد من الأنشطة ومنها قطاع الصناعة النفطية.

٢- إعطاء الأولوية لشركات القطاع العام في تنفيذ الإعمال والمقاولات حتى وان كانت شركات القطاع الخاص ذات كفاءة عالية .

٣- قلة مساحة الاستقرار الأمني وكثرة الحروب التي أدت إلى إغلاق المئات من المعامل وتسريح العاملين فيها .

٤- استمرار الخلل والضعف في القطاع المصرفي العراقي حيث جرت العادة على افتراض إن القطاع المصرفي يجب إن يوفر قروض ميسرة بأسعار فائدة تقل عن مثيلاتها في السوق لحين وقوف المشروع على قدميه ويبدأ مرحلة الإنتاج الفعلي وهذا ما لم يكن .

٥- بالنسبة للقطاع الزراعي فترجع أسباب تراجع هذا القطاع إلى ضبابية وعدم استقرار وقصور الرؤى في السياسات الحكومية خلال الفترة الماضية والتي كان من نتائجها سعي الحكومة للسيطرة على هذا القطاع من خلال القيود الكمية والنوعية والسيطرة على الأسعار وعلى منافذ التسويق الأمر الذي أدى إلى عدم نمو هذا القطاع وهو القطاع وبقي تطوره ضعيف بالقدر الذي تسمح به الدولة .

٦- تهالك وتقادم وتحطم البنى التحتية للمجمعات الصناعية التي يتواجد على أرضها منشأة ومعامل القطاع الخاص وهذا يسري ايضاً على المنظومة الأمنية التي هي عماد الاستقرار والطمأنينة .

ثانياً :- التوصيات :-

١- إنشاء صندوق وطني لدعم وتشجيع الاستثمار الخاص أو إنشاء بنك لتنمية القطاع الخاص أو كلاهما لضمان الاستثمار الخاص وبالذات في المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تشغيل اكبر عدد ممكن من العمالة وبالنسبة للبنك يجب إن يكون له فروع في كل مناطق العراق مهمته تمويل المشاريع الصغيرة حيث هنالك حاجة لرعاية خاصة للمشاريع المايكروية فالنشاط الخاص في العراق يهيمن عليه القطاع الفردي الصغير الغير منظم .

٢- إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتمحور حول نشاط قطاعي معين توفر لها الحماية الأمنية وتوفر لها مستلزمات الخدمات الأساسية .

٣- في ظل الظرف الراهن والتوجه الحالي للدولة يجب إن تعي مؤسسات البلد ووزاراتها إن دورها هو التسهيل لا التوجيه والتدخل في ميادين القطاع الخاص كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وان على الدولة إشراك كل فعاليات القطاع الخاص في إقرار خططها وبرامجها.

٤- منع إغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة وعدم السماح بالاستيراد بزيادة عن الحاجة السنوية وعدم استيراد بضائع تنافس المنتج المحلي مادامت له نفس المواصفات ونسب التقبل وبذلك لابد من تفعيل دور وواجبات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية تحاشياً لدخول البضائع والسلع الرديئة والتي لاتحمل المواصفات الوطنية والتي لها مشابه من المنتج المحلي .

٥- إجراء إصلاحات في السياسات والإجراءات حيال الأنشطة الاستثمارية بسبب تعدد دوائر الاستثمار في وزارات الدولة التي غالباً ما تتقاطع سياساتها تجاه تشجيع الاستثمار.

٦- ضرورة شمول القطاع الخاص العراقي بالتخصيصات المالية والمنح والقروض المقدمة للعراق من الدول المانحة بموجب مؤتمر مدريد وطوكيو والإفادة من خبرات الدول المتقدمة ومؤسساتها لتنمية القطاع الخاص .

٧- لابد من الاستعانة بالاستثمار الأجنبي وإبعاد هذا الاستثمار عن المشاريع القائمة فعلاً وتشجيعه على الدخول في مشاريع جديدة يعجز عنها القطاع الخاص العراقي والدولة وبشروط معينة كنقل التكنولوجيا والخبرات والوصول إلى أسواق جديدة ونقل أساليب حديثة في الإدارة وزيادة التشغيل وتدريب القوى العاملة الوطنية .

المصـــــــــادر :-

١- حسن النجفي وعمر الأيوبي معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ، أكاديميا ، بيروت لبنان ، ٢٠٠٦ .
٢- د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد،دار المشرق، الطبعة الأولى عام ١٩٩٨.
٣- د. عماد عبد اللطيف سالم ،(الدولة والقطاع الخاص في العراق – الأدوار،الوظائف،السياسات ١٩٢١-١٩٩٠) منشورات بيت الحكمة ،بغداد ،٢٠٠١ .
٤- د. هناء عبد الحسين ،الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد – الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح – الجزء الأول ٢٠٠٥
٥- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤ ، مسودة ورقة القطاع الخاص ، الإصدار الثاني ،لجنة تنمية القطاع الخاص . تشرين الثاني ٢٠٠٩ .
٦- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مؤشرات تنمية القطاع الخاص ، الخطة الخمسية (٢٠١٠ - ٢٠١٤)
٧- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤ .
٨- حسين علي غالب - شروط نجاح دور القطاع الخاص في العراق – جريدة الصباح – صفحة اراء حرة – متوفرة على شبكة الانترنيت.-www.ALsabah.com
٩- التقرير الستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للدراسات الستراتيجي ،٢٠٠٩.
١٠- فلاح خلف الربيعي . الحوار المتمدن – محور الادارة والاقتصاد – العد د ٢٢٣٦ - ٣٠-٣- ٢٠٠٨دراسة منشورة على شبكة الانترنيت في الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org
١١- منظمة العمل الدولية ، الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق ، دراسة مسحية ، ٢٠١٢ ، على الرابط:-http//www.psdc-iraq.org/sites/default/files/ILO%20Iraq%20MSME%20Analysis%20final.pdf.
١٢- جمهورية العراق . وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية للسنوات ٢٠٠٩ -٢٠١٣ .
١٣- جمهورية العراق ،مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠ ، نيسان٢٠١٤ ،.
١٤- جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، المديرية العامة للتنمية الصناعية .
١٥- جمهورية العراق . وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، الفصل الاول ، التنمية في العراق المسار والافاق ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١٣.
١٦- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مسح التجارة الداخلية للقطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠١٣.